أزمة السيولة وتمويل المشروعات في مصر

■ بشير العدل*

مع استمرار الأداء الضعيف لمؤشرات البورصة المصرية واستقرارها في المنطقة الحمراء لأغلب الجلسات والتحركات الضعيفة للمؤشر الرئيسي EGX30 تحت مستوى 6000 نقطة، تبدو إشكالية كبيرة تواجه السوق المصري في تمويل المشروعات، وتحديداً الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يفرض على الحكومة المصرية أعباء اقتصادية إضافية تضاف إلى أعبائها الأساسية التي تتمثل في تراجع معدلات النمو وزيادة البطالة وتوقف بعض القطاعات الرئيسية عن تنمية موارد الدولة مثل قطاع السياحة الذي يتعرّض لانتكاسة، خاصة في ظلّ الانعكاسات السياسية عليه.

ولم تكن تلك الانعكاسات مقتصرة على القطاعات الحيوية في الدولة وقد تسبّبت بنضوب مواردها، إنما كانت هناك قرارات حكومية غير مدروسة تركت آثاراً سلبية على الاستثمار الأجنبي وتحديداً في سوق المال كان منها فرض الضريبة على الأرباح الرأسمالية وهو القرار الذي تهاوت بسببه مؤشرات البورصة واستقرّت في المنطقة الحمراء لفترات ليست قصيرة حتى بلغ الأمر إلى خسائر مالية ضخمة تجاوزت 20 ملياراً في بعض الجلسات، ما دفع الحكومة والدولة إلى التراجع عن تنفيذ القرار لما له من أثر سلبي على أداء البورصة التي سيطرت عليها عمليات جني الأرباح ومن ثم خسارة في رأس المال السوقي.

ولأنّ البورصة المصرية تمثل أداة رئيسية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإن كان أداؤها لا يعكس حالة الاقتصاد القومي، فقد تنبهت الحكومة لضرورة تجاوز أخطاء البورصة فتوقفت عن قرار ضريبة الأرباح الرأسمالية واتجهت إدارة البورصة إلى اتخاذ إجراءات تشجيعية منها استحداث مؤشرات جديدة منها EGX50، فضلاً عن الاهتمام ببورصة النيل وكلها وسائل الهدف منها تشجيع عمليات القيد في البورصة وضخّ أموال إضافية للسوق كوسيلة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو ما سبق أن أعلن عنه رئيس مجلس إدارة البورصة د.محمد عمران الذي استطاع أن يصل بأداء البورصة من ناحيتي القياس والأداء إلى مصاف البورصات العالمية غير أنّ القرارات الحكومة والأوضاع السياسية حالتا دون إتمام نجاح الجهود التي اتخذتها إدارة البورصة.

ولم تكن الأوضاع التي تشهدها مصر وحدها سبباً في تراجع أداء البورصة وظهور أزمة السيولة، لكنّ البورصة لا تعمل بمعزل عن البورصات العربية الأخرى التي تأثرت بعوامل دولية في مقدمتها تراجع أسعار النفط والأزمة المالية في الصين ومن قبلها في اليونان ما فرض على البورصة المصرية وغيرها من البورصات العربية أداء ضعيفاً غير أنّ اقتصادات الدول الأخرى تختلف كثيراً عن الاقتصاد المصري الذي يعاني نزيفاً حاداً منذ أكثر من 5 سنوات هي زمن الفوضى السياسية التي شهدتها مصر.

تمثل السيولة أزمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر تزداد خطورتها مع التراجع الحاد في أداء البورصة والخسائر اليومية التي تُضاف إلى رصيد مؤشراتها، ما يعني أنّ الحاجة أصبحت ملحة إلى إعادة النظر في الأوضاع الاقتصادية بشكل عام حتى لا يكون تأثير أداء البورصة أكثر خطورة على التنمية الاقتصادية في البلاد.

*مقرّر لجنة الدفاع عن استقلال الصحافة
eladl254@yahoo.com

الوفد النيابي يبحث في الكونغرس مشكلة النازحين والضغوط المالية

من لقاءات الوفد في الكونغرس

شهد اليوم الثالث لزيارة الوفد النيابي الذي يضم النواب: ياسين جابر، محمد قباني، روبير فاضل، باسم الشاب، آلان عون ومستشار الرئيس بري علي حمدان والسفير السابق أنطوان شديد لواشنطن، سلسلة لقاءات.

فبعد جلسة صباحية أولية مع البنك الدولي تركزت على برنامج دعم الفقراء، تلتها جلسة عن البرامج الأخرى، انتقل الوفد إلى الكونغرس حيث عقد سلسلة لقاءات مع أعضائه كان أبرزها مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية إد رويس حيث كانت مناسبة لمناقشة الوضع اللبناني وانعكاسات الأزمة السورية عليه ومشكلة النازحين ودعم الجيش اللبناني والضغوط المالية التي يتعرض لها لبنان.

والتقى الوفد تباعاً أعضاء الكونغرس داريل لحود المتحدر من أصل لبناني، مارسي كابتور عضو لجنة الدفاع، راندي ويبر عضو لجنة الخارجية، كما التقى الوفد السناتور جين شاهين والسناتور تيم كاين، وجرى النقاش في أوضاع لبنان والمنطقة وسبل تفعيل التعاون بين الكونغرس الأميركي ومجلس النواب اللبناني.

«المال» تقرّ قانون الإجراءات الضريبية

كنعان مترئساً اجتماع لجنة المال

عقدت لجنة المال والموازنة النيابية جلسة، ظهر أمس، جلسة في المجلس النيابي، برئاسة رئيس اللجنة النائب ابراهيم كنعان وحضور مقرر اللجنة النائب فادي الهبر، والنواب: انطوان زهرا، احمد فتفت، حسن فضل الله، عاطف مجدلاني، عباس هاشم، وعلي عمار. كا حضر المدير العام لوزارة المالية آلان بيفاني، رئيس المجلس الأعلى للجمارك العميد المتقاعد نزار خليل، ورئيس الشعبة الادارية في الجمارك الرائد نضال دياب.

وأقرت اللجنة قانون الإجراءات الضريبية بإلزام الإدارة تبليغ المكلفين للتصريح الإلكتروني. كما ناقشت اللجنة للمرة الثانية تسوية ترقية عناصر الضابطة الجمركية واطلعت على تصور الإدارة لاستكماله في الجلسة المقبلة.

وكما تقرّر الأسبوع الماضي، دعا كنعان لجنة المال والموازنة الثلاثاء المقبل، إلى بحث ما رافق ملف النفايات على الصعيد المالي، في جلسة خاصة، يتم فيها الاستماع إلى كلّ المعنيين من وزارات وإدارات ومجالس، وأبرزها وزارات المال والداخلية والبيئة ومجلس الإنماء والإعمار.

افتتاح منتدى الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم

افتتح «منتدى الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم»،الذي أقامته صباح أمس، نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، برعاية وزير العدل المستقيل اللواء أشرف ريفي، في بيت المحامي. ويُنهي أعماله ظهر اليوم الجمعة.

حضر المنتدى عدد من الممثلين عن الوزراء والنواب وقضاة سابقون وعدد من أعضاء النقابتين والمهتمين وممثلون عن عدد من رؤساء الأحزاب ورؤساء الأجهزة الأمنية العسكرية.

بعد كلمة تقديم من الأمينة العامة لنقابة خبراء المحاسبة نادين عون، تحدث نقيب خبراء المحاسبة المجازين إيلي عبود فقال: «قد يظن البعض أنّ موضوع هذا المنتدى بسيط وسهل، إنما الواقع غير ذلك، فالواقع هو أنه يقتضي، انطلاقاً من هذا المنتدى مساعدة القضاة والمحامين وخبراء المحاسبة في قراءة وفهم الصفحة ذاتها وبالطريقة نفسها حفاظاً على حقوق المواطنين وصوناً لها لأنّ مكونات المنتدى هذا الثلاثة تشكل ركائز العدالة وأساس الملك، فالقضاء يحكم بما يترافع به المحامون ويتجلى من تقارير خبراء المحاسبة».

وأضاف: «إن سقطت إحدى ركائز العدل يقع العدل معها، وهذا أمر لم نكن لنقبله في نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، لا اليوم ولا في المستقبل لأنّ نقابتنا ماضية بالتميز بكونها نقابة مهنية علمية بامتياز يشكل عملها أحد ركائز المواطنية الصالحة والعدل».

ثم تحدث نقيب المحامين أنطونيو الهاشم لافتاً إلى أنّ «نظام النقود يُعتبر من أقدم النظم الاقتصادية التي عاصرت الإنسان منذ آلاف السنين فمرت خلال تاريخها الطويل بتطورات تدريجية بالغة المدى، حتى بلغت الصورة التي نعرفها اليوم متأثرة بذلك بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تزاول فيه نشاطها في أيامنا هذه، ومؤثرة في آن معاً باتجاهات ذلك التطور».

وقال: «إذا نظرنا إلى المجتمع الذي نعيش فيه اليوم لوجدنا أنّ النقود طرف في كلّ ما يدور بيننا من معاملات، من هنا نستخلص أنّ للنقود من الأهمية ما هيأ لها الاستقلالية بواحد من فروع الدراسات الاقتصادية، وكان إحسان إدارة النقود هدف جوهري من أهداف السياسة الإقتصادية الرشيدة».

وأضاف: «هكذا، ومن خلال هذه المقدمة الموجزة، ندرك ان للنقود ارتباط بمجالي القضاء والتحكيم وخبرة المحاسبة، ذلك أنّ طبيعة العلاقات العملية قد تؤدي إلى خلافات تستدعي تدخل القضاء، كما أنّ إدارة المال وحمايته، تحتاج إلى اختصاصي يقدم الاستشارة اللازمة، وهذا بالتحديد من مهمّات خبراء المحاسبة».

ورأى أنه «مع توسع مجالات التعامل بين الناس ازدادت الأعمال فبرزت الحاجة إلى المزيد من التنظيم، فظهرت اختصاصات جديدة كالمحاسبة والتدقيق اللذين كانا في البداية حكراً على العمليات التجارية، وكان دور هذين الاختصاصين الجديدين، يهدف إلى تنظيم الحسابات المالية للتجار».

وتابع الهاشم: «سادت الفوضى جوانب هذا الميدان في بداية الأمر لكن مع مرور الوقت برزت الحاجة الملحة إلى التنظيم، فولدت نقابة للمحاسبين رسميا بتاريخ 1962/12/17 بموجب القرار رقم 1/518 في عهد وزير العمل آنذاك فؤاد بطرس وأطلق عليها تسمية نقابة أصحاب مكاتب المحاسبة والتدقيق في بيروت ثم عدلت التسمية وتحولت إلى نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وبموجب القرار رقم 1/246».

وأشار إلى «أنّ للخبرة المحاسبية الدور المؤثر على نتيجة المنازعات ذلك ان تقرير خبير المحاسبة من شأنه إنارة الطريق أمام القاضي أو المحكم ليتمكن من اتخاذ قراره. وإنّ القاضي والمحكم وخبير المحاسبة هم ثالوث إلزامي ينعكس تناغمه مع بعضه إيجاباً على مصالح المتنازعين».

واقترح الهاشم عدة أمور أبرزها: «عدم السماح بالانتساب إلى نقابة خبراء المحاسبة إلا لمن يستحق ذلك، والتشدّد عند قبول خبير المحاسبة المعتمد من قبل القضاء، والتشاور الدائم بين السلطة القضائية ونقابة خبراء المحاسبة والمشرفين على مراكز التحكيم ونقابة المحامين للبحث في كيفية تطوير العلاقة بينهم نحو الأفضل وبذلك يتلاقى الشكل مع المضمون فيتحقق التكامل هنا أيضاً ويتجسّد العدل بأبهى صورة».

ثم تحدثت ممثلة وزارة العدل، المديرة العامة للوزارة القاضية ميسم نويري، لافتة إلى «أنّ هذا المنتدى يتمحور حول العلاقة بين القاضي والخبير المحاسبين وبين الخبير والمحكم»، مشيرة إلى «أهمية هذه العلاقة والتي يجب أن تستند إلى الجدول الذي يعده مجلس القضاء الأعلى».

أضافت: «لهذا الجدول أهمية كبرى، والانتساب له شروط (تلتها تباعاً)، ومن أبرزها التمتع بالاختصاص والعلم والتجرد والأمان». وركزت على «ضرورة وضع آلية معينة للمميزات التي يجب أن يتمتع بها الخبير»، ولفتت إلى «الصعوبات التي تواجهها أحيانا في تعيين الخبير الملائم».

وشدّدت نويري على «ضرورة وضع آلية معينة نتيجة تنسيق بين الجهات المعنية، وكشفت عن وجود أكثر من سبعة آلاف خبير»، متسائلة: «هل لبنان بحاجة لهذا العدد؟ وهل تتوافر في هؤلاء الخبراء كلّ الميزات»؟

ودعت «نقابتي المحامين وخبراء المحاسبةالمجازين إلى التعاون في إعداد الجدول المناسب والتقديرات المناسبة والتقييم المناسب تمهيدا لإنجاز الهدف المشترك في خدمة المصلحة العامة».

شارك في اجتماع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المشنوق: 3 مليارات دولار كلفة الأثر البيئي للنزوح

شارك وزير البيئة محمد المشنوق ورئيس بعثة لبنان الدائمة لدى نيويورك نواف سلام في الاجتماع الوزاري الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك لمناسبة الذكرى الخمسين لإنشائه، بدعوة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حضر الاجتماع حوالي 80 وزيرا من مختلف الدول وتخللته جلسات حوار.

وكانت لوزير البيئة مداخلة في الجلسة التي تمحورت حول «حماية الأرض، استدامة التنمية» والتي ناقشت المواضيع الآتية:

– الإجراءات التي تتخذها الحكومات لمنع التدهور البيئي مع استمرار جهود التنمية.

– الإجراءات التي تتخذها الحكومات لخلق مساحات لتعزيز التعاون ما بين القطاع العام والخاص والمنظمات الأهلية لبلورة سياسات بيئية وتنموية أكثر تماسكا.

– الطريقة الأمثل لدفع مثل هذه المبادرات ضمن الأطر الحكومية والمؤسساتية الموجودة والموارد المتاحة.

– الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي قد تحفّز على الاستثمار على المدى الطويل في الاستدامة البيئية، والانعكاسات على أهداف التنمية المستدامة».

ونقل المشنوق في «مداخلته التجربة اللبنانية في معالجة المواضيع المطروحة، لا سيما أهمية التواصل بين الفرقاء كافة لزيادة الوعي البيئي، بالإضافة إلى الحوافز المالية والمعنوية لتشجيع الالتزام البيئي، إلى جانب إصلاح الإطار التشريعي لإدخال المبادىء البيئية وتطوير نظام التفتيش وتطبيق القوانين والأنظمة».

كما تطرق إلى «الطرق المتاحة لمشاركة المهتمين في صنع القرار، لا سيما من خلال دراسات التقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم الأثر البيئي، ومؤخراً خارطة الطريق نحو الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي أطلقت من السراي الكبير في آذار 2015 برعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء تمام سلام».

وشدّد على «أهمية مبدأي المشاركة والتعاون»، لافتا إلى «التحديات التي تواجه التطبيق السليم لهذين المبدأين في بلد يعاني من ضعف الاستقرار السياسي والأمن، وإلى ضرورة التوفيق بين التشاور في التخطيط والمضي قدما في التطبيق».

وتوقف عند أهمية «المسؤولية الاجتماعية للشركات في خدمة الاستدامة البيئية، والتي لا غنى عنها إذا ما أردنا تحسين مؤشر الأداء البيئي للبنان، حيث احتل لبنان المرتبة 90 من أصل 184 دولة في العام 2016».

وختم موضحاً أنّ أياً «من الإجراءات التي تم استعراضها مستحيل أن يثمر في ظل «ظروف قاهرة»، لا سيما ما شهده لبنان خلال العقد المنصرم من جراء العدوان الإسرائيلي عام 2006 والأزمة السورية المستمرة منذ العام 2011، مذكرا ب(1) قيمة الضرر الذي لحق بلبنان من جراء كارثة التلوث النفطي في العام 2006 والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2014 ب 856.4 مليون دولار، و(2) وتقييم أثر الأزمة السورية على البيئة في لبنان الذي أظهر أولويات تدخل تفوق ال 3 مليار دولار».

شقير: التحويلات المالية السعودية لم تتوقف

نفى رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير في تصريح، ما تناقلته بعض وسائل الإعلام حول وقف المملكة العربية السعودية التحويلات المالية منها إلى لبنان، لافتاً إلى أنه أجرى أمس سلسلة اتصالات مع كبار المسؤولين المعنيين بالملف النقدي والمصرفي في لبنان، الذين أكدوا له أنّ «عمليات التحويل المالية من المملكة إلى لبنان تجري بشكل طبيعي جداً».

الشركات المستوردة للنفط تبحث تشغيل معامل لتحويل النفايات وقوداً

عقد ظهر أمس اجتماع في مقر تجمع الشركات المستوردة للنفط في لبنان برئاسة رئيس التجمع مارون شماس وحضور أعضاء التجمع، مع شركة Alpha Process Control وشركة GIL Capital Group حيث عرضت الشركة المذكورة معلومات حول تصميم وبناء وتشغيل معامل في لبنان، أسوة بإيطاليا والبرازيل حيث يوجد 14 معملاً، لتحويل النفايات العضوية التي يتم عادة حرقها أو دفنها الى وقود حيوي اصطناعي Biodiesel مع ميزات مماثلة للوقود الأحفوري بالإضافة إلى إنتاج الطاقة الكهربائية على الشكل التالي:

300 طن يومياً من النفايات تنتج:

– 9000 طن من الوقود حيوي Biodiesel

– 63000 ميغاوات بالساعة سنويا»من MWh من الطاقة الكهربائية

ومن مميزات هذه التقنية العالية أنها صديقة للبيئة ولا تؤدي إلى أي انبعاثات أو غازات أو روائح كريهة، إذ يُعاد تدوير ومعالجة الانبعاثات والغازات الصادرة وإنّ الاستثمار الإجمالي للمحطة المذكورة يعادل 40 مليون دولار من دون ثمن الأرض، بالإضافة إلى المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه الفرصة الاستثمارية، يعتقد تجمع الشركات المستوردة للنفط أنّ هذه المبادرة يمكن أن تكون من أحد الحلول على المدى الطويل لأزمة النفايات التي تعاني منها البلاد. وفي هذا الصدد سيقوم التجمع بدراسة معمقة للأرقام المذكورة والجدوى الاقتصادي لهذا المشروع بهدف عرضه على الوزارات المختصة المعنية.

إقفال مختبر في المنصورية ومحاضرٍ بحقّ بلديات تحرق النفايات عشوائياً

أفاد مكتب وزير الصحة وائل أبو فاعور في بيان، أنه «في ظل استمرار أزمة النفايات، وتنفيذاً لتوصيات لجنة الطوارئ الصحية، وبناء على تعليمات وزير الصحة العامة، سطر مراقبو وزارة الصحة في صيدا محاضر ضبط بحق بلديات رزاي والزرارية والمروانية والنجارية، التي تبين بعد كشف مراقبي الوزارة على المكبات العشوائية فيها أنها تقوم بحرق النفايات دوريا رغم الضرر الصحي الذي يتعرض له سكان المناطق المجاورة، على أن ترفع للمراجع المختصة عبر محافظ الجنوب.

كما سطر مراقبو الوزارة في الشوف محاضر ضبط بحق بلديات الجية وسبلين وكترمايا وشحيم وعانوت التي تعمد دورياً إلى حرق النفايات في مكباتها العشوائية رغم ما يحمله ذلك من مخاطر على سكان المحيط، على أن ترفع للمراجع المعنية عبر قائمقام الشوف».

من جهة أخرى، قرر وزير الصحة إقفال مختبر biotech الطبي في المنصورية، على إثر مداهمته من قبل فريق من الوزارة بمؤازرة القوى الامنية وضبط عيادة طبية بداخله لمنتحل صفة طبيب يدعى بشارة رحال غير حائز على إذن بمزاولة مهنة التغذية أو أي شهادة طبية أخرى، حيث يقوم بفحوص حساسية الطعام وبتشخيص أمراض بالاستناد إلى فئات الدم ويبيع منتجات غذائية مجهولة المصدر للمرضى ولا سيما مرضى السكري، كما يحيل المرضى إلى المختبر المذكور لإجراء فحوصات طبية.

وأحال أبو فاعور المدعو رحال إلى النيابة العامة، طالباً اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقه.

نقابة المستشفيات و«أركنسيال» تطلقان دليل إدارة النفايات الصحية

احتفلت جمعية «أركنسيال»، صباح أمس، بإطلاق «دليل إدارة نفايات الرعاية الصحية وتوزيعها»، برعاية نقابة المستشفيات في لبنان، في حضور ممثل وزارة البيئة رئيسة دائرة السلامة الكيميائية الدكتورة فيفيان ساسين، نقيب المستشفيات المهندس سليمان هارون، المدير العام لأركنسيال روبير ريشا، وبيار عيسى (أحد مؤسسيها) وممثلين للوزارات المعنية والنقابات الصحية، في فندق «بادوفا» ـ سن الفيل.

بداية، قدم هارون الذي قدم لمحة تاريخية عن «مسار معالجة النفايات في لبنان مروراً بالقوانين الصادرة التي لاقت كل تأييد النقابة ما دفعها إلى تنظيم محاضرات وورش عمل شارك فيها خبراء عالميون ناقشوا ملف النفايات وسبل معالجتها بالطرق السليمة».

ثم قدمت ساسين عرضاً عن «دور وزارة البيئة في موضوع النفايات». وشرحت بالتفصيل طريقة إدارة نفايات المؤسسات الصحية الآثار البيئية الناتجة من سوء إدارة نفايات المؤسسات الصحية من تلوث مياه، تلوث هواء، وتربة».

بعدها، قدم عيسى شرحاً عن «أثر أزمة ادارة النفايات على نشاط على الشبكة الوطنية لإدارة النفايات المعدية»، وقدم لمحة تاريخية عنها وعن نتائجها.

واستكمل اللقاء بعروض تناولت موضوع النفايات شارك فيها محاضرون وأساتذة جامعات.

يُشار إلى أنّ «الدليل يُعتبر الأول الذي يُطلق في لبنان وهو بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD والهدف منه دعم المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية في إدارة نفاياتها مع احترام البيئة والصحة العامة».

هارون وريشا خلال إطلاق الدليل

اتفاقية تعاون بين كلية الزراعة وجمعية «أرضنا»

السيد حسين ودكاش خلال توقيع الاتفاقية

وقع رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين اتفاق تعاون زراعي مع مدير عام «شركة جرجي دكاش وأولاده» ورئيس «جمعية أرضنا» شوقي دكاش، في الإدارة المركزية في المتحف، في حضور عميد كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية سمير المدور، إيدي ثابت وعدد من موظفي الشركة وأساتذة الكلية.

وأكد السيد حسين «أنّ كلية الزراعة تفتخر بتوقيع اتفاق التعاون الزراعي مع هذه المؤسسة المدنية التي تعمل في مجال التطوير الزراعي وتدعو إلى تعزيزه. ومن واجب الجامعة اللبنانية أن تعلن أهمية كلية الزراعة في الهندسة الزراعية والطب البيطري، هذه الكلية التطبيقية التي نشأت بعد نضال طلابي بين سنة 1973 و 1975، وعلى الرغم من تأخر مراسيمها، كانت وما تزال كلية موحدة تخرج أفضل المهندسين الزراعيين الذين نفاخر بهم وبإنجازاتهم، فمنهم من سافر إلى أوروبا وأميركا الشمالية وحازوا أعلى الشهادات على مستوى الدكتوراه. أما قسم الطب البيطري فهو موجود فقط واستثناء في الجامعة اللبنانية».

وأضاف: «بالنسبة لمركز غزير، فهو حقل تطبيقي للدروس النظرية التي يتلقاها الطالب وعلى أمل أن تقوم الشركة بتطويره وتطوير إنتاجه. أما الخيمة الزراعية النموذجية التي قدمتها الشركة، فالهدف منها تدريب طلابنا وتطوير البحث العلمي وخدمة كلية الزراعة والإستفادة من الخبرات المتعددة.»

ثم تحدث دكاش وقال: «إنّ هذه المبادرة تنسجم مع أهداف جمعية أرضنا وشركة دكاش للزراعة في العمل على تطوير القطاع الزراعي وترشيد آلياته بغية تفعيله وتعزيز قدرته على الإسهام في الإقتصاد اللبناني. كما تفسح المجال أمام العاملين في القطاع الزراعي والمتخصصين فيه وفي طليعتهم طلاب كلية الزراعة ومعاهدها للتعرف على التقنيات الجديدة في القطاع الزراعي واختبارها واعتمادها في ما بعد في تطوير هذا القطاع.»

وأكد «أنّ هذا التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص هو المدخل الصحيح لتطوير العمل القطاعي في الإقتصاد الوطني وتعزيزه في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ لبنان».

ثم ألقى المدور كلمة شكر فيها دكاش على «عطاءاته المستمرة للزراعة، آخرها الخيمة الزراعية التي هي مركز جديد للإنتاج ولتطوير الزراعة ومواكبة التطور العلمي العالمي للزراعة»، مشددا على «أهمية تدريب الطلاب من خلال الدورات التدريبية وإمكانية العمل على نطاق الوطن ليس فقط في منطقة غزير لتخريج أفضل المهندسين الزراعيين بأعلى المستويات التي تلبي طموحات كلية الزراعة والجامعة اللبنانية».